

# واقع نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب العربي ومتطلبات تطويره (الجزائر-المغرب-تونس أنموذجا)

شارف وهيبه<sup>1\*</sup> سايج حمزة<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المركز الجامعي البيض (الجزائر)

<sup>2</sup>جامعة د. مولاي الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سعيدة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/10/13؛ تاريخ المراجعة: 2020/11/03؛ تاريخ القبول: 2020/12/30

**الملخص:** يهدف البحث إلى دراسة واقع الجودة في التعليم العالي لدول المغرب العربي و تدني جودة المخرجات التعليمية وعدم مواءمة هذه المخرجات لحاجات سوق العمل، الأمر الذي يفرض على مؤسسات التعليم العالي السعي الجاد للارتقاء بكفاءة التعليم هذا الأخير لا يتحقق إلا بتبني برامج شاملة للتطوير والتحديث، حيث لازالت دول المغرب العربي تسعى إلى تكوين منظومات وطنية ناشطة ومنتجة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مؤسسات البحث العلمي، إلا أن الارتقاء بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يعتمد على تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي لدعم البحث العلمي وتشجيع الجامعات على تطبيق أحسن الممارسات على المستوى المؤسسي والبرامجي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها إلى مفاهيم فكرية خاصة بتطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي أما الدراسة التطبيقية فقد حاولنا تحديد مدى إدراك وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات المغربية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتصنيفات ونتائج الجودة.....وقد خلصت الدراسة إلى أن الجامعات المغربية قامت بمراجعة سياستها التعليمية واعتمادها على تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلا أنه ينقصها الكثير في مجال تطبيقات الجودة لأن الجهود التي تبذلها في ذلك مازالت برعميه وقاصرة. كما ينقصها التحسين المستمر لأدائها تشجيعا للبحث العلمي والكفاءات البشرية وتطوير البنية التكنولوجية فيها لإنتاج المعارف العلمية

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات التعليم العالي، الجودة، إدارة الجودة الشاملة، جودة الخدمة التعليمية  
تصنيف JEL: I20؛ I21؛

**Abstract:** The study concluded that the Maghreb universities have reviewed their educational policy and its reliance on the application of the quality system in higher education institutions, but it lacks a lot in the field of quality applications because the efforts that they exert in this are still limited, and it also lacks continuous improvement in their performance to encourage scientific research, human competencies and development of the technological structure has to produce scientific knowledge

**Keywords:** : Higher Education Institutions; Quality; Total Quality Management; Total Quality Management.

**Jel Classification Codes:** I20; I21

\*الكاتب المسؤول: شارف وهيبه. الإيميل: [charefwahiba@gmail.com](mailto:charefwahiba@gmail.com)

## مقدمة

تشير الجودة في التعليم الجامعي في إطار ضمانها إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات والبرامج التي تندرج في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق جودة المنتج التعليمي والتحسين المستمر له و الارتقاء به وتحويل الجهد العلمي والمهارات الإنسانية في النظم والبحوث العلمية إلى نواتج مادية لكي تسهم في تحقيق الرفاهية المادية وتوظيف التكنولوجيا وتطويرها وتحويرها. لذلك فإن التحدي الأساسي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول هو تدني جودة المخرجات التعليمية، وعدم مواءمة هذه المخرجات لحاجات سوق العمل، إضافة إلى ارتفاع تكلفته، كل هذا يحتم على مؤسسات التعليم العالي السعي الجاد للارتقاء بكفاءة التعليم وتحسينها من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة و ضمانها. و في ظل هذه التحديات عملت الدول المغربية على إدخال وتطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي وتطويرها وتزويدها بالموارد البشرية والمالية والتكنولوجية قصد تطوير التعليم الجامعي فيها، لكن لازال التعليم العالي المغربي يسعى إلى تكوين منظومات وطنية ناشطة ومنتجة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مؤسسات البحث العلمي والإتقان في مخرجات التعليم.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية محل الدراسة كما يلي :

**ما هو واقع نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بدول**

**المغرب العربي؟ و ها هي متطلبات تطويره؟**

الدراسات السابقة :

1.هدفت دراسة (باشيوة، 2016) بعنوان إدارة الجودة الشاملة و إمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي"دراسة تطبيقية على جامعة فرحات عباس" إلى التعرف على درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء التدريس و الأكاديميين الإداريين في جامعة فرحات عباس و تقديم تصور ذهني لها ، حيث تم تصميم استمارة مخصصة لأغراض الدراسة وزعت على أعضاء هيئة التدريس عددهم 70، الدراسة شملت 10 متغيرات هي الفلسفة والسياسات والاستراتيجيات والأهداف، الهيكل التنظيمي والأنظمة والعمليات، إدارة الموارد البشرية والمادية، ثقافة المنظمة والمناخ التنظيمي، نظام إدارة المعلومات، القيادة الإدارية، الرقابة والتنظيم، التغذية الراجعة، رؤية ورسالة واستراتيجيات الجامعة، رضا وقيمة العملاء، تم تحليل الاستمارة عن طريق برنامج الSPSS، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات تزيد من الجودة في الجامعة من خلال متغيرات الخبرة و المستوى الوظيفي والرتبة،

شارف وهيبة، سايج حمزة

كما أوصى الباحث بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجامعة وزيادة تعميق الوعي بتطبيق الجودة في الجامعة.

2. دراسة (أحمد ورداح، 2010) تحت عنوان: "الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية". هدفت الدراسة إلى تحديد نموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لتحسين أدائها لتتلاءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة والمستدامة. خلصت الدراسة عن الإجماع بدرجة كبيرة جدا لدى أفراد عينة البحث (رؤساء الجامعات ونوابهم ومختصون في الاعتماد وضبط الجودة وأعضاء هيئات ومجالس ولجان الاعتماد وضبط الجودة) حول معايير الاعتماد وضبط الجودة والمتضمنة في نموذج الاعتماد وضبط الجودة المستخدم في هذه الدراسة.

3. دراسة (بروش و بركان، 2012) بعنوان "مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: الواقع والآفاق". كان هدف الدراسة إبراز أهمية ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر بإعطاء نظرة عن الديناميكية الحالية والإجراءات المتخذة من طرف وزارة التعليم العالي من أجل تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وكذا التوقع بأفاقه مع التركيز على المعوقات. توصل الباحثين إلى: غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي، قلة مستوى تكوين وتدريب القائمين عليها، عدم توافر الإمكانيات المادية والتنظيمية التي تمكن من التعامل بفعالية مع نظام المعلومات ومقاومة بعض الأطراف الداخلية لتطبيق نظام ضمان الجودة تعد من أهم معوقات تطبيقه. كما اقترحت الدراسة ضرورة الاهتمام بالاتصال الفعال والمشاركة كعوامل أساسية للتخفيف من حدة مقاومة التغيير.

4. الملتقى المغربي الثاني حول: جودة التعليم بالمغرب العربي الكبير "التحديات والرهان"، هدف الملتقى إلى النظر إلى واقع تجارب الدول المغربية في مجال تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة في أنظمتها ومؤسساتها التعليمية يلاحظ أنها لازالت متعثرة، فمن خلال مؤشرات الجودة التعليمية التي أعلن عنها مؤتمر دافوس الاقتصادي للعام 2015 / 2016 يتبين بعد أنظمة التعليم في دول الاتحاد المغربي عن مستويات الجودة المأمولة، حيث حصلت تونس على المرتبة 84 من بين 140 دولة في حين كانت المغرب في المرتبة 106 وجاءت الجزائر في المرتبة 119 في حين كانت ليبيا خارج التصنيف و موريتانيا في آخر التقرير، وفي مجال تصنيف الدول من حيث أفضل مدارس وأعلى مستوى في التحصيل الدراسي الذي أعلنته منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية الدولية مؤخرا كانت تونس في المرتبة 64 من أصل 76 دولة وجاءت المغرب في المرتبة 73 في حين تم استبعاد الجزائر وليبيا، لذا لم يعد أمام الأنظمة التعليمية في الدول المغربية

بمختلف مؤسساتها وإداراتها من خيار سوى تبني مفهوم الجودة في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها نظرية وتطبيقا ، واعتباره رهانا مصيريا لامناص من مواجهته. وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كثير من الجوانب لعل أهمهما هو ضرورة تطبيق الجودة في الجامعات مع تحفيز جميع الأطراف الفاعلة في ذلك بعدة وسائل وطرق ومناهج ، وتختلف معها في جوانب أخرى عديدة، أهمها:

1. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تجمع جامعات المغرب العربي لمعرفة واقع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المغربية من خلال تناولها للنقاط التالية:

- مبررات تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المغربية
- واقع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المغربية.
- معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المغربية.
- عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المغربية.

2. محاولة ربط هذه الدراسة بين مدخل نظام ضمان الجودة باعتباره مشروع تغييرى ومؤشرات ضمان الجودة في التعليم العالي كعامل أساسي لإنجاح تطبيق هذا النظام.

## 1. الجانب النظري

### 1.1- البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بتلك الوسائل الأساسية لإكساب الطالب المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي والبحث وتكوين الاتجاهات الإيجابية وتنمية قدراته على الانتقاء والاختيار في مواجهة هذا الانفجار المعرفي والتقدم العلمي.(رقاد، 2014، صفحة 23)، كما يعرف على أنه ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العام بعد الثانوية العامة ويقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين على رأس العمل ويتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص.(محمد نجيب، 2001، صفحة 220)

#### 1.1.1- أصناف خدمة التعليم العالي:

تتمثل في وظيفتي التعليم والبحث العلمي اللتان تعملان على توفير برامج بحثية وتدرسية جيدة تناسب احتياجات المجتمع ووظيفة التعليم: من خلال مجموعة من الأنشطة المتنوعة و الشاملة للتدريس من أجل تحقيق الأهداف المسطرة التي تتمثل في مدى فهم الطلبة للمعلومات وقدرتهم على توظيفها فيما بعد. ووظيفة البحث العلمي: عن طريق خلق الأفكار وإنتاج المعارف وتوجيهها في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والصحية لبناء المجتمعات.

#### 2.1- ضمان الجودة في التعليم العالي:

إن مصطلح الجودة يأخذ العديد من المعاني التي تحمل بين طياتها بعض الاعتبارات والتي تختلف باختلاف الجهة التي تستخدمها، ولتحديد المقصود بمفهوم إدارة الجودة الشاملة، لابد من توضيح مفهوم الجودة أو النوعية الذي يشكل المحور الأساسي لمدخل إدارة الجودة الشاملة، كغيره من المفاهيم، فالجودة تعد شيئاً نسبياً يختلف باختلاف الجهة أو الفرد الذي يستعملها.(علوان، 2005).تعرف المنظمة الدولية للمعايير الجودة على أنها : الخصائص الكلية لكيان (نشاط، أو عملية، أو السلعة، أو الخدمة، أو المنظمة، أو النظام، أو فرد، أو مزيج منها ألي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية)(المسعودي، 2010) كما عرفها معهد المقاييس البريطاني على أنها فلسفة إدارية تشمل كافة نشاطات المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع، وتحقيق أهداف المنظمة بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل لطاقت جميع العاملين بدافع مستمر للتطوير.(جودة، 2004، صفحة 22)

بينما يعرف المعهد الأمريكي الجودة على أنها جملة السمات و الخصائص للمنتج أو الخدمة لتجعله قادرا على الوفاء باحتياجات أو متطلبات أو مواصفات معينة.(طعيمة، 2006، صفحة 21).

أما عن إدارة الجودة الشاملة فلقد تعددت تعريفاتها فقد عرفها (العلوي، 1998) بأنها "نظام متكامل يتم من خلاله تفاعل المدخلات، وهي الأفراد و الأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين، أما المدخلات فتكون من المناهج الدراسية والمستلزمات المادية والأفراد، سواء أكانوا طلبة أو موظفين أم أعضاء هيئة تدريس أم إدارة، وأما المخرجات فتتمثل في الكوادر المتخصصة من الخريجين.كما اتفق جميع الباحثين على أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية عصرية تركز على عدد من المفاهيم الإدارية التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية من جهة وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمرين من جهة أخرى.(الخطيب، 1999).

أما جودة التعليم العالي فتعني قدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوقا لعمل و المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنى التحتية، من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيأ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه.

وتعرف الجودة الشاملة في التعليم العالي الجامعي بأنها جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لرفع مستوى المنتج التربوي (الطالب)، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية و التربوية اللازمة لرفع المستوى المنتج التربوي من خلال تضافر جهود كل العاملين في مجال التعليم.

ويقصد بإدارة الجودة الشاملة في التعليم: "أداء العمل بأسلوب صحيح متقن وفق مجموعة من المعايير التربوية الضرورية لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وكلفة محققا الأهداف التربوية التعليمية، وأهداف المجتمع وسد حاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة علميا". (منصور و عبد الغني، 2012)

### 1.2.1- مفهوم الجودة في التعليم العالي من وجهة نظر رواد الجودة:

يرى المختصون في مجال الجودة أن مفهوم الجودة عند تطبيقه في التعليم العالي يأخذ أبعادا أوسع تنعكس في تحقيق الأهداف التالية: (رقاد، 2014)

- تحقيق قيمة مضافة في التعليم بكفاءة و فعالية من خلال تحقيق معايير عالية للجودة بتكاليف معقولة.

- تجنب الانحرافات في العملية التعليمية: التركيز على الالتزام بالمواصفات المطلوبة بتحقيق صفر عيب

- التفوق في التعليم: القدرة على بلوغ ومطابقة معايير جودة مميزة جدا.

- المواءمة للغرض: قدرة نشاط التعليم على تحقيق الأهداف التي صمم من أجلها.

- مواءمة المخرجات التعليمية للاستخدام: مدى قدرة الخريجين على تلبية حاجات الأطراف المستفيدة منهم وتحقيق رضاهم.

- تلبية أو التفوق على توقعات الزبون في التعليم: مدى قدرة مؤسسة التعليم العالي على تلبية توقعات الأطراف المستفيدة منها أو تجاوزها.

### 3.1- مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

إن مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لا تختلف كثير من المبادئ الأساسية للجودة في القطاع الصناعي، فقط التركيز هنا على المصفر البشري أي المدخلات، المخرجات، العملية التعليمية. ويمكن تناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل كما يلي:

1.3.1 المدخلات في العملية التعليمية أو التعليم العالي: تعتبر المدخلات الأساس في تحسين جودة التعليم حيث أن الأساتذة الأكفاء والقاعات الدراسية المتكاملة من حيث تقنيات التعليم والمعامل المجهزة، بالإضافة إلى الطلاب الذين يملكون الدافعية والرغبة المالية في الدراسة تلعب كل هذه الأمور دورا بارزا في تحقيق الجودة العالية في مؤسسات التعليم العالي. وكثيرا ما يفهم بأن الجودة في التعليم العالي تعنى جودة المدخلات. (جعفر، أحمد، و عبد الرحمن، 2012، صفحة 08)

2.3.1- العملية التعليمية: إن تحسين جودة المدخلات تعادل في مضمونها تحسين جودة العملية التعليمية والتي تعتبر صناعة محدودة متمثلة في التعليم Learning والتدريب Teaching ، واللذان يعتبران من الفعاليات المعقدة طالما أن هذه العمليات غير ملموسة ويصعب قياسه. (العلي، 2008، صفحة 71)

3.3.1 المخرجات: تعود جودة مخرجات التعليم إلى المفاهيم التقليدية المعروفة والشائعة مثل معايير التعليم والمهارات والتطور المعرفي، وتعد مخرجات التعليم من المفاهيم التي يمكن

قياسه. والمقصود بالتعليم هنا هو المخرجات والتي تعود إلى العلاقة النسبية ما بين الحالة الأولية Initial State ، أي الحالة المعرفية لدى الطالب عند دخوله في البرنامج والحالة النهائية Late State أي عند إكمال الطالب لدراسته بالبرنامج (الخلف، 1993، صفحة 22). ويمكن تعريف نوعية خريج العملية التعليمية على أنها قاعدة المعرفة التي بإمكانه استخدامها في حل المسائل المتعلقة بمشاكل حقل العمل من خلال وظائف العملية الإدارية وهي التخطيط والتنظيم والمتابعة واتخاذ القرار. (جورج و ارنولد، 1998، صفحة 34)

ولكي تترجم إدارة الجودة الشاملة على أرض الواقع في التعليم العالي، فإن الجامعة مطالبة ببذل الجهد وتخصيص الوقت الكافي ومتابعة التغيير، حتى تتمكن من الأخذ بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، والمتمثلة في: (عميرة، 2012، صفحة 59)

أ- التمهيد قبل التطبيق بزرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي لتعزيز الثقة بإدارة الجودة الشاملة، وتطوير الثقافة المؤسسية إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز مع ضرورة تبني الإدارة العليا لمفاهيم الجودة وإعطائها الأهمية المناسبة، وإيجاد بيئة تساعد على التغيير، وتسهيل عملية تطبيقها والالتزام بها من قبل العاملين بمؤسسات التعليم العالي.

ب- على مستوى الجامعة تقوم هذه الأخيرة بمراجعة أنظمتها وقوانينها، والعمل على تطويرها إداريا ومهنيا بما يحقق تطورا نوعيا في الأجهزة والمختبرات، المرافق والخدمات، الرضا الوظيفي، وسائل الاتصال، الحقوق والواجبات.

ج- على مستوى الطالب الجامعي، ينبغي أن ينتقل الطالب من مجرد وسيلة استقبال، إلى عنصر فعال في تشكيل منهج ومحاوور المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين.

ت- على مستوى عضو هيئة التدريس، ينبغي أن يواكب التغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وتصنيفهم (حسب أدائهم الأكاديمي، استخدامهم للوسائل الحديثة في عملية التدريس، نشر أبحاث علمية محكمة، مشاركتهم في ندوات ومؤتمرات علمية) وفي حال عدم توافق عضو هيئة التدريس مع هذه المواصفات، تقوم الجامعة بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس المعنيين، بهدف توجيههم وتطوير أدائهم العلمي والمعرفي.

ث- على مستوى المناهج، تتم مراجعتها من قبل لجان متخصصة بهدف تطويرها أو تغيير محتواها العلمي بما يتناسب مع التطورات العلمية المتسارعة.

ج- السعي نحو التخفيض من الرقابة الإدارية، وتنمية روح التقييم الذاتي وصولا لتحسين الأداء.

خ- تطبيق المنهج العلمي في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات وإرساء نظام للتحسين المستمر للعمليات (البحث عن السبل الكفيلة للتحسين المستمر لأداء الأعمال).

د- العمل على التقليل من تكلفة التعليم، مع زيادة عوائده المتوقعة.

ذ- وضع معايير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في ميدان التعليم العالي، وهو يعني مدى قدرة المواصفات القياسية العالمية للعمل على تحسين كفاءة العملية الإنتاجية وتخفيض التكاليف، ولقد تم تطوير نظام الإيزو 9000 ليتوافق مع الميدان التعليمي، ويتضمن 19 بنداً تمثل مجموعة المتطلبات الواجب توفرها في نظام الجودة المطبق بالمؤسسات التعليمية للوصول إلى خدمة تعليمية عالية، و تتمثل هذه البنود في:

(مسؤولية الإدارة العليا- نظام الجودة - مراجعة العقود- ضبط الوثائق والبيانات- الشراء- التحقق من الخدمات والمعلومات المقدمة من الطالب أو ولي أمره- تمييز وتتبع العملية التعليمية للطلبة- ضبط ومراقبة العملية التعليمية- التفتيش والاختبار- ضبط وتقييم الطلبة- حالة التفتيش والاختبار- حالات عدم المطابقة- الإجراءات التصحيحية والوقائية- تناول والتخزين والحفظ والنقل- ضبط السجلات- المراجعة الداخلية للجودة- التدريب- الخدمة- الأساليب الإحصائية).

#### 4.1- ضمان الجودة في التعليم العالي :

إن الغرض من برنامج تحسين الجودة هو التقييم والتأكيد والتحسين لجودة رعاية الطلاب، وبرنامج تحسين الجودة يبرز أوجه الضعف في العمليات وتحسين المحتوى، ويعرف ضمان الجودة الوسيلة التي من خلالها التأكد من أن المعايير الأكاديمية قد تم تعريفها و تحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومية أو عالمياً، وأن مستوى جودة التعلم والأبحاث الملائمة و تستوفي توقعات المستفيدين من هذه المؤسسات.(الحاج، سوسن، و الياس، 2008، صفحة 60)

عرف نظام ضمان الجودة في التعليم العالي على أنه: "جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس، وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية، وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق، وأخيراً جودة التقييم الذي يلبي احتياجات سوق العمل.(إبراهيم و وسيلة، صفحة 146)

#### 5.1- مؤشرات الجودة في التعليم العالي:

إن مؤشرات الجودة تلعب دوراً مهماً في تطوير التعليم الجامعي، وقد يحدث تبني " مؤشرات الجودة " أساساً للتقييم والتطوير ثورة حقيقية في مجالات التربية والتعليم، ولا تنحصر أهميتها على مستوى معين أو شخص معين، بل تمتد لتشمل كبار المرين وخبراء التربية والتعليم والمعلمين والطلبة. كما أوضح إدوارد وسالز متطلبات المعيار البريطاني والقومي للجودة في التربية في النقاط التالية:

(الالتزام الإدارة في الجودة، سياسة القبول والاختيار، تسجيل مدى تقدم الطالب، تطوير المنهاج والاستراتيجيات التعليمية التدريسية). كما أجرى ستانلي جوردون دراسة عن مؤشرات الجودة والأداء في الجامعات الأسترالية فحص فيها العلاقة بين الأداء الكمي والمؤشرات



المتنوعة لجودة الجامعات الأسترالية، والارتباطات بين عوامل الأداء الثلاثة وهي : (الأداء التقليدي للجامعة في البحث، الأداء التدريسي، الأداء البحثي التنافسي).  
يمكن تحديد بعض المؤشرات التي من خلالها يتم تحسين العملية التعليمية، وهي كما يلي:  
(أحمد ا.، 2003، صفحة 175)

- معايير مرتبطة بالطالب: من حيث الانتقاء، نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة، دافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم؛
- معايير مرتبطة بالأساتذة: من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفاءة تهم المهنية، مدى مساهمة الأساتذة في خدمة المجتمع واحترام الأساتذة لطلابهم .
- معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية: من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها، ومدى ارتباطها بالواقع؛
- معايير مرتبطة بالأداء: من حيث التزام القيادات بالجودة، والعلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين وتدريبهم؛
- معايير مرتبطة بالإمكانات المادية: مدى استفادة الطلاب من الكتب والأجهزة والأدوات؛
- معايير مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع: مدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع و المشاركة في حل مشكلاته



لتقييم الجامعات والمعاهد). تم التطرق لهذه المؤشرات كمياً ونوعياً في تحليل النتائج المرفق بالجدول والإشكال المناسبة."

## 2. المرحلة الثانية:

الاعتماد على الأساليب الإحصائية: "من أجل تحليل نتائج البحث وفقاً لطبيعة متغيراته التي تندرج ضمن المتغيرات الكيفية، وبعد القراءة التحليلية لترتيبات الجامعة وفق التطبيق الفعلي لمؤشرات ضمان الجودة في الجامعات وفق التقارير العلمية لجودة البحث العلمي في الجامعات عبر العالم، تم توزيع استبيان موجه لعينة من الأساتذة من الجزائر، مغرب و تونس ارتأينا أن لاستطلاع آرائهم حول (جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة الطالب، جودة المناهج، جودة الوسائل المادية والتقنية و الهيكلية، جودة التمويل) في الجامعات التي يدرسون فيها. تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة متوسط الإجابات حول المعايير المذكورة سلفاً ببرنامج ال SPSS. وهذا ما سيتم عرضه في النتائج اللاحقة.

## III- النتائج ومناقشتها :

### 1.3- السياسات الكفيلة بتطبيق نظام الجودة في جامعات دول المغرب العربي:

تهدف الجامعات إلى إعداد الكفاءات التي تتمتع بمهارات عالية تمكنها من التعامل مع البيئة الخارجية، ومسايرة التطورات والإنجازات الحديثة في مختلف الميادين. ومع التطور الذي تشهده المجتمعات تعددت أهداف الجامعة، فلم تعد تقتصر على نقل المعرفة فقط بل أصبحت تسعى للتطور والتقدم، بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة

والمستقبلية. لذلك تسعى جامعات المغرب العربي خاصة الجزائر تونس و المغرب إلى رفع التحدي والارتقاء بالبحث العلمي تكوين منظومات ناشطة في مجال الأبحاث و التطوير و الابتكار بتطبيق نظام الجودة إلا أن السياسات التطبيقية لهذا النظام اختلفت في هذه الدول نظراً لظروف كل واحدة منها. كما يمكن القول أن هذه الدول سعت لتطبيق واعتماد الجودة في مؤسساتها و هيكلها التعليمية إلا أنه ما زال ينقصها الكثير في هذا المجال. وهذا ما تم تلخيصه في الجدول رقم 01 الذي يبين أهم السياسات المتخذة من طرف وزارات التعليم العالي في هذه الدول لتطبيق نظام الجودة:

## جدول رقم 01: أهم العناصر في تطبيق الجودة في دول المغرب العربي

المغرب	تونس	الجزائر
وصدور قانون 01.00 في 19/5/2000 المتعلق بتنظيم التعليم العالي إلى إرساء توجه جديد لضمان الجودة في التعليم العالي	تركيز نظام جودة متكامل بالمنظومة التربوية التونسية سنة 2003	إصدار القانون لتوجيه التعليم العالي مع إمكانية فتح مؤسسات تعليم عالي خاصة وضرورة مراقبتها وتقييمها سنة 2008
مشروع تحسين ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية بغية الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال التقييم سنة 2004	الأمر عدد 1719 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012 والمتعلق بضبط تركيبة الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد وطرق تسييرها	تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي والبحث CIAQES سنة 2010
مشروع تامبوس من سنة 2005 - 2007 إرساء سياسة الجودة في جامعات المغرب وإحداث نظام للتقييم المؤسساتي الداخلي والخارجي	إرساء آليات التقييم والاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.	إنشاء مرجع وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة في ضوء المعايير الدولية: 2010-2013
إصدار القانون المتعلق بإحداث وكالة لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2013	إصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي العدد 19 المؤرخ ب 2008 لوضع آليات أساسية لتقييم و ضمان الجودة والاعتماد	إعداد مرجع الجودة ، (le référentiel)، ويستند إلى نظام مرجع الجودة (Aqi-Umed) سنة 2014
القيام بمراجعة جذرية وعميقة للقانون 01-00 المنظم للتعليم العالي، ضمن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030	استحداث لجنة وطنية لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي شرعت في أعمالها منذ سنة 2012 من مهمتها ضمان الجودة في التعليم العالي	إقامة ملتقيات دولية الهادفة لتشجيع تطبيق الجودة و اعتمادها و ضمانها في التعليم العالي في دول المغرب العربي
احتضان المغرب الدورة الرابعة من المؤتمر الدولي حول ثقافة الجودة في التعليم العالي في	إقامة ملتقيات دولية هادفة لتشجيع تطبيق الجودة واعتمادها و	

ضمائها في التعليم العالي  
في دول المغرب العربي .  
الدول العربية .

المصدر: بالاعتماد على مجموعة من المراجع

### 2.3- قراءة في مؤشرات قياس الجودة في جامعات (الجزائر/المغرب/تونس): 1.2.3 كشف مؤشر دافوس الخاص بقياس جودة التعليم:

قوم هذا التصنيف كلا من الدول العربية والعالمية بدرجات ما بين 1 و7 وذلك علي أساس 12 معيارا أساسيا وهي: البنية التحتية - المؤسسات - بيئة الاقتصاد الكلي - التعليم الأساسي والصحة - التدريب والتعليم الجامعي - الجودة الخاصة بالسلع والأسواق - كفاءة سوق العمل - سوق المال وتطويره - التكنولوجيا - الابتكار - حجم السوق - تطور الأعمال.

جدول رقم 02: ترتيب الجامعات المغربية لجودة التعليم حسب مؤشر دافوس (عدد الدول داخل التقييم=140 دولة)

الدولة	السنوات	المرتبة عربيا	المرتبة عالميا
الجزائر	2018-2017	92	105
	2019	11	119
	2018-2017	07	84
	2019	07	94
المغرب	2018-2017	12	104
	2019	09	101

المصدر: مواقع مؤشر دافوس

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول المغربية حسب الثلاث سنوات الأخيرة لازالت تتذيل المراتب الأخيرة في جودة التعليم العالي هذا ما يدل انه ينقصها الكثير من التطبيقات في مجال إدارة الجودة الشاملة لعدم تحققها لمتطلبات الجودة التعليمية.

### 2.2.3 تصنيف كيو أس البريطاني:

وهو تصنيف تصدره المؤسسة البريطانية (Times Higher Education - Quacquarelli Symonds) التي تأسست عام 1990 م ، وهي شركة تعليمية مهنية، ويهدف تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالي. و يعتمد هذا التصنيف على المعايير التالية في تصنيف الجامعات ( جودة البحث - توظيف الخريجين - النظرة العالمية للجامعة - جودة التعليم).

### جدول رقم(3):ترتيب الجامعات المغربية حسب مؤشر كيو أس البريطاني( عدد الجامعات 950 جامعة )

الدولة	السنوات	المرتبة
الجزائر	2018	خارجة عن التصنيف حيث تم استبعادها حسب مؤشر كيو أس البريطاني
تونس	2018	خارجة عن التصنيف حيث تم استبعادها حسب مؤشر كيو أس البريطاني
المغرب	2018	جامعة محمد الخامس ضمن أفضل الجامعات العالمية

المصدر: حسب موقع مؤشر كيو أس البريطاني

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول المغربية لسنة 2018 لم تصنف حسب مؤشر كيو أس ولم يسبق لها ان صنفت فيه للنتائج الضعيفة حول جودة التعليم العالي وجودة البحث و توظيف الخريجين ما يبرهن أن الجامعات المغربية لم تطبق المفهوم الفعلي للجودة.نشير إلى ان المغرب دخلت التصنيف لأول مرة بجامعة واحدة وهي جامعة محمد الخامس سنة 2018.

### 3.2.3 تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي:

وهو تصنيف من إصدار جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية و يعرف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية وكان الهدف من إصداره معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي. ويقوم هذا التصنيف على فحص 2000 جامعة في العالم من أصل قرابة 10000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة. ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة وعلى مدى حصولها على جائزة نوبل ،وتقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة (جودة التعليم - نوعية (جودة) أعضاء هيئة التدريس - الإنتاج البحثي - الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية).

### جدول رقم(4):ترتيب الجامعات المغربية لجودة التعليم حسب جامعة جياو جونغ شنغهاي

الدولة	السنوات	المرتبة
الجزائر	2018-2003	خارج التصنيف
تونس	2018-2003	خارج التصنيف
المغرب	2018-2003	أول مرة تصنف سنة 2018

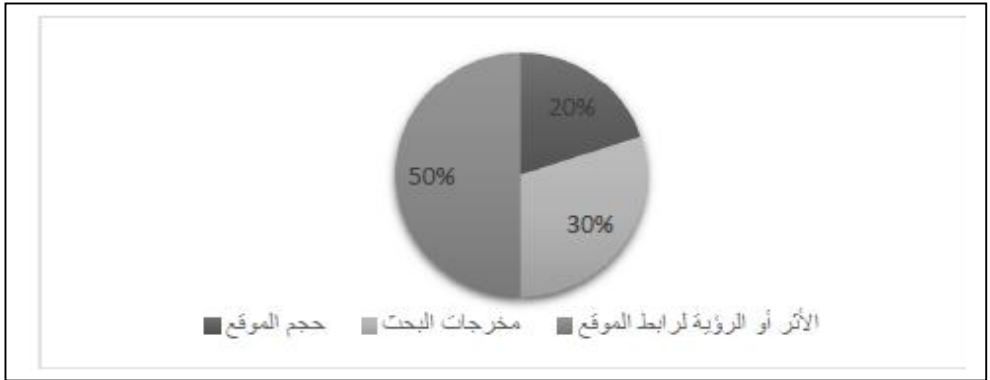
المصدر: حسب موقع جياو جونغ شنغهاي

ما يلاحظ من الجدول النتائج الصادمة لتصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي للدول المغاربية حيث لم يسبق لها وان صنفت فيها. كان يعتمد في التصنيف 500 جامعة فقط ثم وضع قائمته سنة 2017 ليعتمد 800 جامعة ثم 1000 جامعة سنة 2018 وهو ما ممكن من بروز جامعتين تونسييتين ضمن قائمة أفضل 900 جامعة على المستوى الدولي ويذكر أن جامعة تونس المنار احتلت المرتبة 12 على المستوى الإفريقي تليها جامعة صفاقس في المرتبة 14 ولم تتقدم عنهما في هذا الترتيب سوى جامعات من جنوب إفريقيا ومصر أما على المستوى العربي فقد احتلت جامعة تونس المنار المرتبة 10 تليها جامعة صفاقس في المرتبة 11 ولم تتقدم عنهما في هذا الترتيب سوى الجامعات السعودية والمصرية.

### 4.2.3 تصنيف ويبومتر كس الأسباني لتقييم الجامعات والمعاهد:

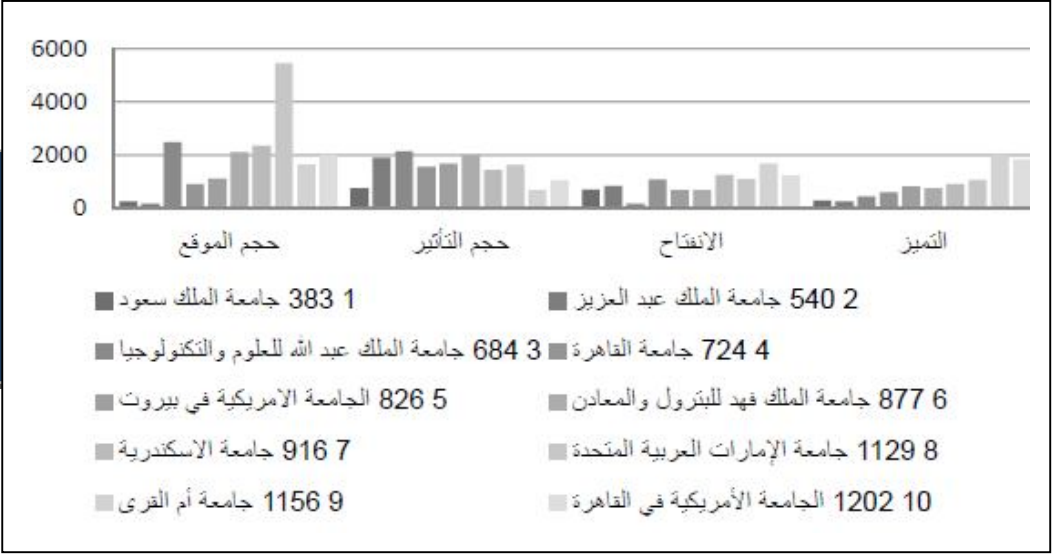
بدأ هذا التصنيف سنة 2004 بهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيبا. ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة ، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية ( الحجم - الإشارة إلى الأبحاث - الأثر العام).

الشكل رقم (2): معايير تصنيف ويبومتر كس



المصدر: غبغوب ياقوتة، 2017، ص 108

الشكل رقم(3): معايير تصنيف ويبومتركس سنة 2017



المصدر: غبغوب ياقوتة، 2017، ص110

من الشكل رقم 03 نلاحظ أن الجامعات المغربية عينة الدراسة لم تدخل التصنيف لعام 2017 ضمن الجامعات العربية ويمكن تفسير ذلك إلى اهتمام وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية بالبحث العلمي والسعي إلى تطوير التعليم العالي من خلال الأخذ بتجارب الجامعات المتقدمة وتطبيقها على الجامعات السعودية، إضافة إلى الاهتمام بتصنيف ويبومتركس وتكريس كل جهودها لضمان مراتب متقدمة من خلال تشجيع النشر الإلكتروني على شبكة الانترنت والاهتمام بالموقع كونه يعتبر واجهة الجامعة. نشر كل المحتويات الخاصة بالجامعة. (غبغوب و بلعور، 2017، صفحة 110)

جدول رقم(5): ترتيب الجامعات المغربية لجودة التعليم حسب ويبومتركس الأسباني (100 جامعة عربية)

الدولة	السنوات	المرتبة عربيا
الجزائر	2018	97/96/83/82/70/69/55/38/37/29
تونس	2018	84



المصدر: تصنيف موقع ويبومتركس الأسباني لتقييم الجامعات والمعاهد العربية ضمن 100 جامعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول المغربية لسنة 2018 ان الجامعات المغربية صنفت في مراتب غير مقبولة حيث كانت احتلت جامعة المغرب المرتبة 13 كأول الجامعات المغربية تصنيفا ضمن 5 جامعات مصنفة كان ترتيبها كالتالي: 12-25-68-79-80. وكانت آخر مرتبة لإحدى الجامعات الجزائرية في المرتبة 97 ضمن 10 جامعات مصنفة، أما تونس دخلت التصنيف بجامعة واحدة احتلت المرتبة 84، هذا ما يشير إلى ان الجامعات المغربية لازال ينقصها الكثير من في التطبيق الفعلي لمعايير إدارة الجودة الشاملة.

**3.3 ضمان الجودة في التعليم العالي في الجزائر تونس والمغرب:** لقد بدلت الدول المغربية جهودا معتبرة لإعادة الاعتبار للجامعة والنهوض بجودة خريجها وهذا عن طريق تشكيل اللجنة الوطنية لضمان الجودة وكذا خلايا الجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية وهي تعمل حثيثا لأجل وضع خارطة طريق لتحقيق ضمان الجودة التعليم وكذا "العالي". وقد تنوعت الجهود بين الحكومية منها والجامعية حيث بادرت هيئات التدريس في أكثر من جامعة إلى عقد ملتقيات وطنية ودولية تبحث في ذات الموضوع من اجل توفير شروط متطلبات الجودة في المؤسسات الجامعية.

العيينة: 120 أستاذ جامعي من كل دولة

الجدول رقم (6): استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس حول ضمان الجودة في الجامعات المغربية (الجزائر - تونس - المغرب)

الدول	ضمان الجودة في الجامعات	جودة أعضاء هيئة التدريس		جودة الطالب		جودة المناهج		جودة الوسائل المادية والتقنية والهيكلية		جودة التمويل	
		التنوع	التنوع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الجزائر		1.62	0.930	1.75	1.132	1.88	0.988	1.24	0.712	2.35	1.527
تونس		1.25	0.435	2.12	1.066	2.35	0.796	2.32	0.851	1.38	0.862
المغرب		2.11	0.345	3.11	0.946	3.05	0.919	1.41	0.933	1.77	1.162

المصدر: الاعتماد على برنامج ال SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للدول الثلاثة تراوحت ما بين 1-2.35. هذا ما يعني أن إجابات الأساتذة كلها كانت بعدم الموافقة على الجودة في الجامعات ، أي ان الأساتذة المبحوثين لا يوافقون على مؤشرات ضمان الجودة في الجامعات المغربية. لذلك تعرضنا إلى واقع هذه المؤشرات كالتالي :

**4.3- أسباب إخفاق متطلبات الجودة بالجامعات المغربية :**

يعود ضعف الجامعات المغربية بالدرجة الأولى إلى افتقار الإدارات الجامعية إلى الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى من حيث الأهداف والغايات الواجب تحقيقها. و ضعف

الهيكل التعليمية و المادية للأساتذة و الطلاب معا بالإضافة إلى مجانية التعليم التي أدت طغيان الكم على النوع.

#### 1.4.3 محور الطلاب:

سياسة انتقاء الطلبة التي تعد مؤشرا لقياس الجودة في المؤسسات الجامعية إذ أن نجاحها هو نجاح الجامعة في تحسين الأداء مثلا كأن يكون اختيار الطلبة عن طريق اختبارات تثبت جدارتهم في التخصص. بالإضافة إلى تقييم و قياس تفاعل الطلبة أثناء تلقيهم المادة العلمية و محاولة تصحيح الانحرافات دوريا. إضافة إلى العدد المناسب الذي يستطيع الأستاذ أو المدرس التحكم فيه و هذا الذي لا يوجد في جامعاتنا المغربية. وأسباب عديدة كنسبة المتخرجين من كل سنة في الجامعات .

#### 2.4.3 أعضاء هيئة التدريس:

إن جودة هيئة التدريس من العوامل المهمة لجودة التعليم الجامعي، ويرتبط هذا المحور بحجم الهيئة التدريسية وكفاية أعضائها، فالجامعات المغربية لحد الآن لم تضبط سياساتها لتقييم أداء المدرسين و الأساتذة من جهة حتى تضمن جودتهم .

#### 3.4.3 المناهج الدراسية:

حسب إجابة الأساتذة المبحوثين فإنه أجمعوا على أن المنهاج الدراسي في الجامعات المغربية لم يرق للمستوى المطلوب، لذلك يجب على الهيئات المسئولة ان توجه جهودها لمعرفة احتياجات ومشكلات واستعدادات الطلب مع هذه المناهج، وأن يساعدهم على إحداث تغيرات مرغوبة في سلوكهم، لذا فإن جودة المنهاج تعكس جودة التعليم، والتعليم الجيد هو ذلك التعليم الذي يهدف إلى مساعدة المتعلمين على بلوغ الأهداف التربوية المراد تحقيقها.

#### 4.4.3 الإمكانيات المادية و المالية:

تتعدد الإمكانيات المادية و المالية في الجامعات من مبان ومكتبات ومعامل ومختبرات وتمويل اعتمادات مخصصة لهذا المجال، لذلك أكد المبحوثين إلى الحاجة الملحة إلى رؤية جديدة من أجل التفكير في تنوع مصادر التمويل لضمان استمرارية البحث العلمي. يمثل الجدول التالي حصص الإنفاق على القطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة في الجزائر الذي يشير للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من اجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر أربعة عقود الماضية.

الجدول رقم (06): حصص الإنفاق على القطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة في الجزائر

6.11%	173 483 802	2 837 999 823	2010
6.79%	291 441 690	4 291 181 180	2011
6.01%	277.173.918	4.608. 250.475	2012
6.10%	264.582.513	4.335.614.484	2013
5.74%	270.742.002	4.714.452.366	2014
6.4 %	300.333.642	4.972.278.494	2015

المصدر: (عبد الحليم ومحمد، 2016، صفحة 64)

أما بخصوص تجربة المغرب في التعليم العالي والبحث العلمي، أكدت وزارة التعليم العالي ميزانيات الحكومات مهما تم الرفع من سقفها، لن تستطيع مستقبلا أن تستجيب للطلب المتزايد على التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا، ولذلك تم التوجه نحو إحداث الجامعات في إطار الشراكة التي تتيح لها الاستفادة من دعم الدولة مع ضمان الاستمرارية بموارد إضافية، حيث تساهم في توفير اختصاصات تعليمية جديدة. أما تونس فقدرت ميزانية الوزارة لسنة 2018 بـ 1645,884 م د مقابل 1481,694 م د سنة 2018 أي بزيادة بنسبة 11 بالمائة مقارنة بسنة 2018. وتتوزع الميزانية إلى 1495,884 م د لنفقات التصرف أي بارتفاع بنسبة 11,9 بالمائة مقارنة بسنة 2018 و 150 م د لنفقات التنمية أي بزيادة بنسبة 3,4 بالمائة مقارنة بالسنة الحالية لتحسين جودة التكوين وضمان ملاءمته للمواصفات العالمية ودعم تشغيلية خريجي التعليم العالي وتطوير منظومة البحث والتجديد كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتم العمل على حوكمة القطاع ومقاومة الفساد ودعم انفتاح المؤسسات الجامعية.

#### IV- الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة موضوعا نال اهتمام الماضي والحاضر، ولا يزال في بؤرة اهتمام العديد من حكومات الدول العربية ألا وهو توفير مؤسسة تعليم عال تتسم بالجودة، إذ ان ضمان الجودة في الجامعة المغربية بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة هو تأقلمها مع التغيرات التعليمية وأن تكون سريعة الانسجام للتطورات التكنولوجية و المرنة في إعادة تصميم مناهجها الدراسية من خلال تنفيذ برامجها التعليمية وفق المواصفات المطلوبة لمستوى الإعداد من حيث المعرفة والمهارة في الوقت المحدد، ويمكن القول من خلال مراجعة تقارير و نتائج ضمان الجودة في الدول المغربية أنها قامت بمراجعة سياستها التعليمية واعتمادها على تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلا أنه ينقصها الكثير في مجال تطبيقات الجودة لان الجهود التي تبذلها في ذلك مازالت برعميه وقاصرة. كما ينقصها التحسين المستمر لأدائها تشجيعا للبحث العلمي و الكفاءات البشرية و تطوير البنية

التكنولوجية فيما لإنتاج المعارف العلمية. في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحثان المتخصصين والأكاديميين على :

- ✓ العمل على نشر ثقافة الجودة في برامج الدراسات العليا لتكون مدخلا لإدارة التعليم الجامعي بالجودة الشاملة.
- ✓ اعتماد التخطيط الاستراتيجي كمدخل لإدارة الجودة الشاملة.
- ✓ تحديد مؤشرات للكفاءة لضمان جودة العرض التعليمي حسب المقاييس الوطنية و الدولية من طرف وزارة التربية التعليم واعتمادها في الجامعات .
- ✓ خلق مصالح لضمان الجودة في الجامعات حيث تتبنى هذه المصالح التقييم الدوري لأداء الكتلة التعليمية في الجامعة
- ✓ إنشاء مركز لإدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي يتبع وزارة التربية والتعليم لتطوير إمكاناتها وتحقيق أهدافها
- ✓ تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعنى بجودة التعليم الجامعي لصقل خبرات الأكاديميين العاملين.

## - الإحالات والمراجع :

- ابراهيم احمد أحمد.. الجودة الشاملة في الادارة التعليمية المدرسية، الاسكندرية، مصر: دار الوغاء. (2003)
- احمد الخطيب. الجامعات المفتوحة. اربد، الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع. (1999).
- أسماء عميرة.. إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. الجزائر: جامعة قسنطينة. (2012)
- الطاهر إبراهيم، وبن عامر وسيلة. معايير نظم الجودة وتأثيرها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د. الملتنقى البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي.
- بن حمزة أبو عظمة محمد نجيب. (إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير للتعليم العالي في السعودية. 2001).
- بن زاهي منصور، و دادن عبد الغني. تقييم مستويات الجودة بجامعة قاصدي مبراح ورقلة من خلال آراء الطلبة. تأليف الملتنقى الدولي ضمان الجودة في التعليم العالي: تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف 100-110. سكيكدة. (2012).
- حسين باشيو.. إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي "دراسة تطبيقية على جامعة فرحات عباس سطيف. (2016)
- حسين محمد العلي. إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. جدة، جامعة محمد عبدالعزیز، السعودية: مركز التغير العلمي، (1998).
- حيدر علي المسعودي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا. عمان، الأردن: دار اليازوري. (2010).
- رشدي محرر طعيمة.. الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد. الاردن، عمان: دار المسيرة. (2006).
- ستيفن جورج، و ويمر كيو توش ارنولد. إدارة الجودة الشاملة الاستراتيجيات والأليات المجردة في أكبر الشركات الناجحة - اليوم عمان، الأردن: دار النشر. (1998).
- صليحة رقاد. تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته. سطيف، الجزائر. (2014)
- عبد الستار العلي.. تطبيقات إدارة الجودة الشاملة. عمان، الاردن: دار المسيرة. (2008).
- عبد الله موسى جعفر، عثمان ابراهيم أحمد، و بن عبد الله عبد الرحمن. إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر. (الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المحرر) اماراباك ، (2012). ص 39-62.
- عمر محمد الخلف. تحسين الأداء الاداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، قراءات حول التعليم العالي (المجلد 6). عمان: اليونيسكو. (1993).
- فيصل عبدالله الحاج، شاكروسوسن، وسليمان الياس. دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية. (2008).
- قاسم نايف علوان. إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو ISO 9000. عمان، الأردن: دار الثقافة. (2005)
- محفوظ جودة. ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات. عمان، الاردن: دار وائل. (2004)
- محمد عبد الوهاب العزاوي. متطلبات نظام إدارة الجودة الجامعية وفقا للمواصفة العالمية ايزو 9000/2000. مجلة بحوث مستقبلية ، العدد الخامس. (2002).